

المصريون الكنديون يطالبون الحكومة والمجتمع المدني بوقف الإعدامات المزمع تنفيذها بحق سبعة مصريين متهمين بجرائم لا يمكن أن يكونوا قد ارتكبوها

– للنشر الفوري –

(أوتوا في الرابع من إبريل، 2015) طالب التحالف المصري الكندي من أجل الديمقراطية الكندية والمجتمع الدولي والقوى المدنية بالتدخل من أجل وقف تنفيذ أحكام الإعدام بحق مدنيين مصريين. فقد تمت إدانة سبعة مدنيين بجرائم ارتكبت بعد شهور من اعتقالهم من قبل النظام العسكري بمصر. وقد صدقت محكمة مصرية عسكرية على أحكام الإعدام وقد يتم تنفيذ تلك الأحكام في أية لحظة.

قاصرون ضمن من شملتهم أحكام الإعدام بسبب جرائم وقعت بعد اعتقالهم

رفضت المحكمة العسكرية الطعن المُقدم وأكدت أحكام الإعدام بشأن سبعة مصريين في الرابع والعشرين من مارس، 2015. وقد صدرت أحكام الإعدام الأولية في الواحد والعشرين من أكتوبر عام 2014 في قضايا الإعتداء على سيارة شرطة ووحدة تفتيش عسكرية وهي وقائع حدثت في التاسع عشر من مارس من عام 2014. وقد كان جميع المتهمين رهن الاعتقال وقت وقوع تلك الأحداث.

والمتهمون هم:

- 1- عبد الرحمن سيد رزق (قاصر رهن الاعتقال منذ السادس عشر من مارس من عام 2014).
- 2- محمد بكري هارون (رهن الاعتقال منذ الثامن والعشرين من نوفمبر من عام 2013).
- 3- هاني مصطفى أمين عامر (رهن الاعتقال منذ السادس عشر من ديسمبر من عام 2013).
- 4- محمد علي عفيفي (رهن الاعتقال منذ التاسع والعشرين من نوفمبر من عام 2013).
- 5- خالد فراج محمد محمد علي (رهن الاعتقال منذ السادس عشر من مارس من عام 2014).
- 6- إسلام سيد أحمد (رهن الاعتقال منذ السادس عشر من مارس من عام 2014).
- 7- أشرف على على حسين.

هذا وقد يتم تنفيذ أحكام الإعدام في أية لحظة. فضلاً راجع الروابط التالية للمزيد من التفاصيل:

- <http://www.theguardian.com/world/2015/mar/27/egypt-hany-amer-death-penalty-military-prison-azouli>
- <http://humanrights-monitor.org/Posts/ViewLocale/9112#.VRtTEfnF-Qu>

المصريون الكنديون يعربون عن قلقهم من التقارب بين الحكومة الكندية والنظام العسكري بمصر

أعلن البوليس الكندي الملكي في مطلع العام الحالي عن خطته لتقديم مساعدات للنظام العسكري المصري عن طريق الدعم التدريبي للقوى الأمنية بمصر. قوبل هذا الإعلان بالقلق الشديد من قبل المصريين الكنديين في ظل الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان بمصر من قبل القوى الأمنية والتدهور الملحوظ في الحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان بمصر منذ انقلاب الثالث من يوليو العسكري الذي حدث بمصر عام 2013.

ويقول إيهاب لطيف رئيس مجلس إدارة التحالف المصري الكندي من أجل الديمقراطية: "نتمنى أن تقوم الحكومة الكندية بممارسة أية ضغوط ممكنة على النظام العسكري المصري لمنع هذا الإجهاض البشع للعدالة حيث لا يمكن عكس نتائج حال تنفيذ أحكام الإعدام".

"ومن الجدير بالذكر أن كندا ومصر من الدول الموقعة على معاهدات الحقوق المدنية والسياسية العالمية. وفي مثل تلك القضايا التي تُنتهك فيها تلك الحقوق، لكنديين مبرر قوي في مطالبة الحكومة التدخل على صعيد دبلوماسي لتفعيل احترام تلك الحقوق المتفق عليها".

ويُعد التحالف المصري الكندي من أجل الديمقراطية مؤسسة كندية مستقلة سياسيًا لها فروع في أوتاوا ومونتريال وتورنتو وكيبك و هاميلتون ووينيبيج وريجينا وكالغاري وفانكوفر وكينجستون. لمعرفة المزيد عن التحالف المصري الكندي من أجل الديمقراطية، الرجاء زيارة www.eccd.ca أو مراسلة: info@eccd.ca

للتواصل الإعلامي:

Ehab Lotayef: lotayef@gmail.com, +1 (514) 941-9792

Ehab El-Komy: ehab@trilexsecurity.com, +1 (613) 852-1694

Ottawa: ottawa@eccd.ca, Sherif Elkholy: (613) 295-3994

Toronto: toronto@eccd.ca, Mohamed Bakr: (289) 981-2686

Montreal: montreal@eccd.ca, Ehab Lotayef: (514) 941-9792

Vancouver: vancouver@eccd.ca, Fatma Taha: (604) 721-4555

Calgary: calgary@eccd.ca, Mohamed Hassanin: (403) 470-3687

Kingston: kingston@eccd.ca, Mohamed Salah: (613) 770-3399